منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٤/٤**
الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة **٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩**
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت **EB144/4**

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ برئاسة الدكتور جابين مولواندا (زامبيا) والسيد بيورن كوميل (ألمانيا).[١] واعتمدت اللجنة جدول أعمالها[٢] بعد أن حذفت منه البند ٣-٤، وأدلى المدير العام بملاحظات افتتاحية.

البند ٢ من جدول الأعمال مسائل للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها من جانب اللجنة

البند ٢-١ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة
(الوثيقة EBPBAC29/2)

٢- رحّبت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة (اللجنة) بالتقرير الذي عرضه رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (لجنة الخبراء). ومع أن اللجنة أعربت عن تقديرها للتقرير كونه اتّسم بطابع موجز، فقد بيّنت أن من شأنها أن ترحّب بتقديم المزيد من التفاصيل في التقارير المقبلة عن السياق السائد، وشجعت لجنة الخبراء على تقديم توصيات إلى الأمانة نابعة من روح النقد البنّاء.

٣- وأثنت اللجنة على لجنة الخبراء لتركيزها في تقريرها على عمل الأقاليم، وتساءلت عما إذا كان من شأنها أن تواصل تركيزها هذا في التقارير المقبلة في إطار انتقالها من إقليم إلى آخر بالتناوب. وأُعرب عن اهتمام كبير بعمل الفرقة الرائدة التابعة لإقليم غرب المحيط الهادئ والمعنية بالقوانين الصحية لأنها تجربة قد تتكرّر في أقاليم أخرى.

٤- وفيما يتعلق بمسألة نقص التمويل المُحتمل، أيدت اللجنة توصية لجنة الخبراء بشأن تحديد الأولويات فيما يخص النفقات والأنشطة التي يمكن تقليلها أو إلغاؤها إن حدث عجز في الميزانية.

٥- وأعربت اللجنة عن تأييدها للعمل الذي أنجزته الأمانة بشأن المساءلة والضوابط الداخلية والمراقبة وإدارة المخاطر والامتثال والأخلاقيات. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة ضمانات بشأن توفير موارد كافية للاضطلاع بوظيفتي المراقبة والمساءلة في الأمانة. وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علماً بتعدد آليات المراقبة المُطبّقة في المنظمة، وشجعت الأمانة على تحديد مجالات التعاون والتكامل.

---

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC29/DIV./1.

٢ الوثيقة EBPBAC29/1 Rev.1.

٦- ومع أن اللجنة أعربت عن تأييدها لوظيفة مراجعة الحسابات، ولاحظت الدعوة المُوجّهة من مكتب خدمات المراقبة الداخلية بشأن إجراء المزيد من المراجعات القضائية للحسابات، فقد طلبت من لجنة الخبراء أن تواصل تدقيقها لخدمات المراقبة الداخلية، بما فيها الجوانب المتعلقة بالتحقيقات الجارية. كما أيدت اللجنة لجنة الخبراء في تركيزها المُزمع على عملية التحوّل.

٧- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقليل عدد التوصيات المتأخرة بشأن مراجعة الحسابات والتي ظلّت مفتوحة، ولكنها استرعت الانتباه أيضاً إلى زيادة عدد حالات إساءة السلوك المُبلّغ عنها ووافقت على أن هذه الزيادة عكست ارتفاعاً في مستوى الوعي بالمشاكل عن طريق شن حملات ناجحة في مجال الاتصالات بشأن مواضيع شملت الاستغلال الجنسي والإساءة والمضايقات، على أنه ينبغي النظر في شواغل أخرى، ومنها الثغرات التي تتخلّل الضوابط الداخلية. وتلبيةً لدعوة اللجنة إلى توفير تدريب منهجي وإلزامي في هذا المجال، فقد أكدت الأمانة أن العمل جارٍ على قدم وساق بشأن إعداد برنامج تدريب على الأخلاقيات في عام ٢٠١٩، كما أكدت أن المنظمة تؤيد عموماً توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن تعزيز حماية عملية الإبلاغ عن المخالفات التي يلزم تطبيقها بطريقة منظمة تحديداً.

أحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.

البند ٣ من جدول الأعمال مسائل للاستعراض من جانب المجلس التنفيذي و/ أو لتوصيته بها

٣-١ الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (الوثائق م ت١٤٤/٥ وم ت١٤٤/٦ وم ت١٤٤/٧)

- **الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١** (الوثيقة م ت١٤٤/٥)
- **قيمة أفضل وصحة أفضل: الاستراتيجية وخطة التنفيذ لتحقيق القيمة مقابل المال في منظمة الصحة العالمية - معلومات محدّثة** (الوثيقة م ت١٤٤/٦)

٨- أشارت الأمانة كمقدمة إلى الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ باعتبارها أول ميزانية برمجية تُعد تمشياً مع برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ ونهج المنظمة المتصل بالغايات المليارية الثلاثية.

٩- ورحبت اللجنة بتركيز التقرير على الآثار القابلة للقياس والقدرات والنظم المتكاملة على الصعيد القطري. وإضافة إلى ذلك، شددت اللجنة على أهمية تعزيز وظائف المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير وأبدت اهتمامها بالحصول على مزيد من التفاصيل عن العمل المتصل بالمنافع العالمية في مجال الصحة العمومية.

١٠- وفي الوقت ذاته، أعربت اللجنة عن قلقها بشأن الانتقال من الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ والزيادة الإجمالية المقترحة في الميزانية بمقدار ٣٦٤,٣ مليون دولار أمريكي التي ينبغي تمويلها عبر المساهمات الطوعية مما سيجعل وضع المنظمة أضعف من وضعها الحالي. ورداً على ذلك، سلطت الأمانة الأضواء على أن التقدم المحرز في جمع الأموال للميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ يتخطى التقدم المحرز من أجل الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ في نقطة زمنية قابلة للمقارنة وأن الإطار الاستراتيجي الجديد لتعبئة الموارد سيأخذ في الاعتبار مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك المنظمات الخيرية والتمويل الابتكاري.

١١- وحثت اللجنة أيضاً الأمانة على ضمان تجسيد المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين المرأة، بوضوح في الميزانية البرمجية المقترحة تمشياً مع التزام المنظمة في إطار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٢- وأوضحت الأمانة في ملاحظاتها الختامية وتعقيباً على أسئلة اللجنة قائلة إن الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تستهدف تجسيد برنامج العمل العام الثالث عشر وإن المعلومات الإضافية عن تصميم الإطار الجديد للميزنة وتنفيذه (بما في ذلك المعلومات عن تخصيص الميزانيات للمكاتب الرئيسية وخطة أولية لتحقيق الغاية المرتبطة بالكفاءة وإعادة التخصيص إلى جانب التفاصيل المالية الإضافية) سيجري تبادلها قبل جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين وتُدرج، عند الاقتضاء، في الوثيقة عن الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ التي ستقدم إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين.

١٣- وفي إطار تقديم الوثيقة م ت١٤٤/٦، عرضت الأمانة شريط فيديو عن مبدأ تحقيق القيمة مقابل المال في المنظمة وأكدت التزامها المستمر بتنفيذ استراتيجيتها. وأشادت اللجنة بجهود الأمانة المبذولة في ذلك الصدد.

- **إطار قياس الأثر الصادر عن المنظمة** (الوثيقة م ت١٤٤/٧)

١٤- قدمت الأمانة أحدث المعلومات عن وضع إطار قياس الأثر الصادر عن المنظمة والخاص ببرنامج العمل العام الثالث عشر.

١٥- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتركيز الأمانة على الرصد والتقييم وتطوير نظام القياس. وذكرت أن العمل يشمل مجالاً جديداً وهو عمل طموح وضروري ومنفذ في الوقت المناسب.

١٦- وأحاطت اللجنة علماً بعدد المؤشرات الخاصة بمؤشر التغطية الصحية الشاملة وشددت على ضرورة ضمان جودة البيانات وتوافرها وتجنب إثقال كاهل البلدان بعبء إضافي يتمثل في جمع البيانات. وتساءلت اللجنة عن سُبل جمع البيانات من الدول الأعضاء وتواتر جمعها وعن طرق تحديد البيانات الأساسية وإدارة حالات الافتقار إلى البيانات. وأحيط علماً بضرورة اتخاذ الإجراءات بخصوص الثغرات في البيانات ونظم المعلومات الصحية من جانب الدول الأعضاء وبالتعاون معها وفيما بينها وبضرورة عمل وزارات الصحة مع جهات شريكة مثل المكاتب الوطنية للإحصاءات وتكثيف العمل على مستوى مكاتب المنظمة الإقليمية والقطرية.

١٧- وحثت اللجنة على إجراء مشاورات إضافية مع الدول الأعضاء وأجهزة الخبراء والتعاون مع عمليات أخرى معنية بجمع الإحصاءات. وأحاطت علماً بأهمية عمل المنظمة مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بهدف مواءمة مؤشرات إطار قياس الأثر الصادر عن المنظمة مع مؤشرات تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٨- وينبغي تحديد مساهمات الأمانة في تحقيق الآثار وقياسها ورصدها والتبليغ عنها على وجه أفضل.

١٩- وذكرت الأمانة أنها ستكثف جهودها لدعم تعزيز قدرة البلدان على قياس الأثر وأن الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تشمل موارد إضافية خاصة بالبيانات والابتكار.

٢٠- ورداً على الأسئلة المطروحة عن الخطوات المقبلة، أُخطرت اللجنة بأن العمل سيركز على استكشاف سُبل أفضل لقياس التغطية الصحية الشاملة من حيث جودة الخدمات والتغطية الفعالة والأثر. وستنظم مشاورات إضافية مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة يليها نشر بحث في مجلة علمية متخصصة. وسيقدَّم تقرير عن التقدم المحرز والمعلومات بشأن الأطر الزمنية إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقارير الواردة في الوثائق م ت١٤٤/٥ وم ت١٤٤/٦ وم ت١٤٤/٧.

٣-٢ لمحة عامة عن تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ وتنفيذها (الوثيقة م ت١٤٤/٤٣)

٢١- ناقشت اللجنة التقرير عقب الموجز الذي قدمته الأمانة، ورحّبت بالبيانات المشجعة بشأن مقدار التمويل الموفّر لغاية ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨. وأعربت اللجنة بالوقت نفسه عن قلقها إزاء عدم التوافق بين التمويل وأولويات المنظمة المبيّنة في الميزانية البرمجية، وخصوصاً فيما يتعلق بفئة الأمراض غير السارية في الثنائية المالية الرابعة على التوالي، وأحاطت علماً بضرورة تحليل الأسباب الداعية إلى تدني مستوى التمويل هذا. وأعربت اللجنة أيضاً عن شواغلها حيال انخفاض مستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية في الميزانية البرمجية. وناقشت مسألة عدم تكافؤ مستويات التمويل عبر أنحاء المكاتب والبرامج والمشاريع الرئيسية كافّة؛ ومسألة عدم وجود أموال مرنة، بما فيها حساب المساهمات الطوعية الأساسية وآليات تخصيص تلك الموارد؛ ومعدل تنفيذ الميزانية البرمجية عموماً. وأعربت اللجنة عن اهتمامها باحتياطيات المنظمة وتوقعاتها بشأن التمويل.

٢٢- ورحّبت اللجنة بالمعلومات المقدمة عن الإطار الاستراتيجي لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ الذي من شأنه أن يدير دفّة التحوّل في مجال تعبئة موارد المنظمة جنباً إلى جنب مع مبادرات أخرى نُفِّذت فعلاً. وأدلت اللجنة في هذا الصدد بتعليقات بشأن التوسيع المُرتقب لقاعدة المانحين، بوسائل منها تقصي الخيارات المُتاحة مع الجهات الفاعلة غير الدول والزيادة المتوقعة في التمويل من المانحين الناشئين والابتكار في مجال التمويل وتخصيص التمويل عبر أنحاء المنظمة كافّة للأولويات الرئيسية في الميزانية البرمجية. وأعربت اللجنة عن تقديرها لمنتدى الشركاء المُزمع إقامته والذي من شأنه أن يتيح فرصاً أخرى لتبادل المعلومات عن هذه المسائل، ولكنها أحاطت علماً بضرورة الاستمرار في توجيه جميع عمليات تبادل المعلومات الرسمية من خلال الأجهزة الرئاسية.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير بوصفه أساساً لمناقشة مسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٣-٣ جدول تقدير الاشتراكات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (الوثيقة م ت١٤٤/٤٤)

٢٣- نظرت اللجنة في تقرير المدير العام الذي يبيّن الجدول المقترح لتقدير الاشتراكات للفترة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة م ت١٤٤/٤٤.

٣-٥ عمليات إصلاح المنظمة، بما فيها برنامج عمل التحوّل، وتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (الوثيقة م ت١٤٤/٣١)

٢٤- بعد أن قدمت الأمانة عرضاً استهلالياً، نظرت اللجنة في التقرير.

٢٥- ورحبت اللجنة بالنهج الشامل المُتّبع في عملية التحوّل، ولاسيما التركيز الرئيسي على ضمان ملاءمة عمل المنظمة الخاص بوضع القواعد وجودته وأثره، وتعميق أثره على تحسين الصحة على الصعيد القُطري دعماً للدول الأعضاء، مع معالجة حالات ازدواجية الجهود وجوانب عدم الفعّالية على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة. وأُشير إلى التقدم الكبير الذي أُحرز في الإدارة الفعّالة للتبادلات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشركاء وموظفو المنظمة. وأيدت اللجنة المحافظة على عمل المنظمة المتعلق بوضع القواعد والمعايير وإعداد المبادئ التوجيهية واتساقه، الذي من شأنه أن يستفيد من اتّباع نهج شامل للمنظمة بأكملها ومن تعليقات الدول الأعضاء.

٢٦- وطلبت اللجنة توضيح ما يلي: المصطلحات المستخدمة في وصف تحوّل المنظمة؛ العمليات المحددة من أجل تعظيم الكفاءة والتوحيد القياسي والمواءمة؛ الإطار الزمني لاعتماد إعادة تصميم العمليات؛ الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات الثلاثة للمنظمة؛ غايات التحوّل المحددة لعام ٢٠١٩؛ مركز الابتكار ودور المنظمة في الابتكار؛ بلورة نموذج التشغيل. كما طالبت اللجنة بأن يقدم تقرير عن دور المنظمة ووجودها على المستوى القُطري كي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون. كما ينبغي إعداد خطة لتنفيذ التحوّل بحلول منتصف عام ٢٠١٩. وسوف تُجسّد الخطة بلورة العناصر ذات الصلة المتعلقة بهيكل المنظمة ونموذج التشغيل الذي تعتمده.

٢٧- ورحبت اللجنة بالفرص التي تتيحها أوجه التآزر بين برنامج التحول وإصلاح الأمم المتحدة، ولاسيما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي المزيد من المعلومات عن الآثار المترتبة على النظام الجديد للمنسقين المقيمين على الصعيد القُطري بالنسبة إلى المنظمة. وناقشت اللجنة أهمية التنسيق على المستوى القُطري بالتعاون مع الفريق القُطري للأمم المتحدة. وقُدمت المعلومات عن الاستعراضات الوظيفية لوجود المنظمة في أكثر من نصف الدول الأعضاء في الإقليم الأفريقي.

٢٨- وأكد المدير العام للجنة التزام الأمانة بالتغيير وبمشاركة الدول الأعضاء على نحو متواصل في جميع مراحل العملية.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ت١٤٤/٣١.

٣-٦ أحدث المعلومات عن الموارد البشرية بما في ذلك البرنامج العالمي للتدريب الداخلي (الوثيقتان م ت١٤٤/٤٧ وم ت١٤٤/ معلومات/٣)

٢٩- أشادت اللجنة بالموقف القوي الذي اتخذه المدير العام والإدارة العليا ضد التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشددت على ضرورة إحداث تغيير في الثقافة وعدم التسامح مطلقاً مع أي تصرف من هذا القبيل. وطلبت اللجنة كذلك من الأمانة الإسراع في عملها على وضع السياسة الجديدة المتعلقة بمنع التحرش الجنسي، استناداً إلى النموذج المرجعي للسياسة الذي أعده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي الوقت نفسه، سلطت اللجنة الضوء على ضرورة الحفاظ على مبدأ افتراض البراءة. ونوهت اللجنة أيضاً بجهود الأمانة في ضمان التوازن بين الجنسين وزيادة توظيف النساء لشغل الوظائف الدولية مع استحسان تلك الجهود. ومع الإقرار بالحاجة المستمرة إلى تعزيز التوازن في التمثيل الجغرافي، أكدت الأمانة أن ثمة زيادة في توظيف الموظفين من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو غير الممثلة مقارنةً بعدد الطلبات المقدّمة من تلك البلدان. وأوصت اللجنة بوضع التحليلات المستقبلية المتعلقة بالتنوع الجغرافي في الاعتبار لدى تحديد أعداد الموظفين في جميع المكاتب الرئيسية.

٣٠- وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالهيكل الجديد وبقوة البرنامج العالمي للتدريب الداخلي، وشددت على ضرورة تحسين التوازن الجغرافي في البرنامج، لصالح البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل خاصةً. وأيدت سُبل العلاج التي تشمل دفع رواتب للمتدربين الداخليين وتشجيع برامج التدريب في المكاتب الإقليمية والقطرية، وهو ما من شأنه أن يحقق مزيداً من المردودية. وسلطت اللجنة الضوء على الحاجة إلى الحصول على معلومات عن الأعباء الإدارية الناشئة عن إدارة الرواتب.

٣١- وفيما يتعلق بسياسات التوظيف، ورداً على سؤال حول النطاقات الجديدة لتقييم المرشحين التي حلت محل نظام التقييم الرقمي، أكدت الأمانة أن الجدارة لاتزال معيار الاختيار الأول، لكن النهج الجديد يسمح أيضاً بمراعاة

مسألتي المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وأعربت اللجنة كذلك عن القلق إزاء المعاملة التفضيلية للمرشحين الداخليين واشتراط التمتع بخبرة كبيرة لشغل معظم وظائف بداية السلك الوظيفي في المنظمة. وبغية معالجة هذه المشكلة، استرعت الأمانة العناية إلى التعاون المثمر مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة والجهود المبذولة لزيادة عدد وظائف الرتبة ف-١ لإيجاد فرص وظيفية للمرشحين الأقل خبرة.

٣٢- وأعربت اللجنة عن تأييدها لسياسة التنقل الإلزامية، لكنها شددت على أن التنقل ينبغي أن يكون دائماً في مصلحة المنظمة وأن يفضي إلى تحقيق الكفاءة، وذلك بهدف تحقيق النتائج على المستوى القطري. وأوصت اللجنة بأن تستخلص الدروس من ممارسات التنقل والخبرات في المنظمات الأخرى. وأقرت الأمانة بأن عليها واجب رعاية الموظفين الذين يعملون في مراكز العمل الشاقة وذكرت أنها ستضمن أن يُعطى النظر في وضعهم الأولوية اللازمة.

٣٣- وفيما يتعلق بالتخطيط لتعاقب الموظفين، أوضحت الأمانة أن تمديد سن التقاعد الإلزامي إلى ٦٥ عاماً، المتاح بالفعل بوصفه خياراً للموظفين الحاليين، قد صَعَّب من توقع عدد من الشواغر الناتجة عن التقاعد. وقد أكدت إحصاءات الأمانة أن الغالبية العظمى من الموظفين يختارون التقاعد عند سن ٦٥ عاماً حتى بعدما اكتسبوا حق التقاعد في وقت أسبق. ومن المتوقع أن يزيد عدد الشواغر اعتباراً من عام ٢٠٢٢، عندما تكون أول مجموعة عددها نحو ٢٠٠ موظف قد بلغت سن ٦٥ عاماً وستتقاعد.

٣٤- وإضافةً إلى ذلك، طلبت اللجنة أن تتضمن الدفعة التالية من أحدث المعلومات عن الموارد البشرية معلومات عن إدارة الأداء.

٣-٧ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م ت١٤٤/٤٨)

٣٥- أحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية وطلبت توضيحاً بشأن التوصيات الثلاث التي لم توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة موافقة كاملة. وأشارت الأمانة إلى أن تلك التوصيات تتعلق بما يلي: منحة نهاية الخدمة المقترحة، المطبقة بالفعل في المنظمة؛ والزيادة في بدلات إعالة الأولاد وبدلات المعالين من الدرجة الثانية؛ وتحسين استحقاقات الموظفين المُعيلين المعينين في مراكز العمل المصنفة في فئتي المشقة دال أو هاء. وفيما يتعلق بالفئة الأخيرة من الموظفين، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إجراء تجربة لمراكز العمل المصنفة في فئة المشقة هاء؛ وستراعي المنظمة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لذلك.

٣-٨ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقة م ت١٤٤/٤٩ تنقيح ١)

٣٦- ناقشت اللجنة التقرير الذي رسم الخطوط العريضة للتعديلات المقترحة بناءً على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية. ورداً على سؤال حول الزيادة في أجور الموظفين في الفئة المهنية (الفنية) والفئات العليا وفي الوظائف غير المصنفة على رتب (بما في وظيفة المدير العام)، أوضحت الأمانة أن التعديل لن يكون له أثر مالي على المنظمة، إذ إن الزيادة في الراتب الأساسي سيقابلها خفض مماثل في تسوية مقر العمل.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ت١٤٤/٤٧ وم ت١٤٤/٤٨.

وأوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن ينظر في اعتماد مشروعي القرارين الواردين في الفقرة ١١ من الوثيقة م ت١٤٤/٤٩ تنقيح ١، ألا وهما:

- **مشروع القرار ١ بشأن مرتبات موظفي الفئة المهنية (الفنية) والفئات العليا**
- **مشروع القرار ٢ بشأن أجور الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب ومرتب المدير العام**

٣-٩ التقييم: أحدث المعلومات (الوثيقة م ت١٤٤/٥١)

٣٧- نظرت اللجنة في التقرير المؤلف من جزءين، والذي يغطي التقدم المحرز في العمل الجاري ومخطط نطاق وإطار الاستعراض المزمَع إجراؤه في عام ٢٠١٩ للأربعين عاماً من الرعاية الصحية الأولية.

٣٨- وأثنت اللجنة على أنشطة التقييم، بما فيها تقييم برنامج المنظمة لزيادة الإتاحة السريعة، الذي يدعم البلدان التي ينوء كاهلها بعبء مرض مرتفع. ولاحظت أن نتائج العديد من التقييمات الفردية يمكن إلى حد كبير تطبيقها في مواضع أخرى. وهذه هي حالة تقييمات المكاتب القُطرية، التي يمكن استخدامها في سياقات مماثلة.

٣٩- ورحّبت اللجنة بالتعاون الوثيق مع وحدة التفتيش المشتركة وبالتأكيد على أن التقارير المتعلقة بتنفيذ الأمانة لتوصيات الوحدة المذكورة تقدَّم سنوياً إلى اللجنة خلال اجتماعاتها المنعقدة في شهر أيار/ مايو.

٤٠- وشدّدت اللجنة على أن التعلّم التنظيمي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الأداء التنظيمي وتصويب بعض القضايا ذات الأولوية العالية المستوى. وسلّمت بأن التعلّم التنظيمي وثيق الصلة بتنفيذ برنامج عمل التحوّل الخاص بمنظمة الصحة العالمية.

٤١- وفي معرض الترحيب بتحديد قائمة مختصرة للمسائل الشاملة العامة والقضايا الخمس ذات الأولوية لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها، أعربت اللجنة عن تطلّعها إلى تلقّي معلومات بشأن المتابعة، وتساءلت عن ماهية التدابير الجاري اتخاذها لمعالجة المسائل المتكررة. وأشارت الأمانة إلى أنه تم الاسترشاد بالنتائج والتوصيات في وضع الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وفي العمل الجاري بشأن التحوّل والعمليات الأخرى ذات الصلة، التي يقع كلٌّ منها في نطاق صاحب عمل بعينه.

٤٢- وفيما يتعلق بالمقترح المتعلق باستعراض الرعاية الصحية الأولية، أعربت اللجنة عن دعمها إياه وشجّعت على التركيز على التقدم المحرز بدلاً من مقارنة الأوضاع في نهاية فترة الأربعين عاماً. وطالبت بضرورة أخذ حصيلة المؤتمر العالمي بشأن الرعاية الصحية الأولية الذي عُقِد في أستانا بجمهورية كازاخستان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ بعين الاعتبار، والاسترشاد بنتائج وتوصيات الاستعراض في التخطيط العملي مستقبلاً لتنفيذ الرعاية الصحية الأولية في البلدان.

٤٣- وسلّط المدير الإقليمي لشرق المتوسط الضوء على أهمية تقييم وتوثيق أفضل الممارسات عبر مثال التقييم الذي أُجري مؤخراً للمركز الإقليمي لأنشطة الصحة البيئية، الذي تمخّض عن توصيات مفيدة وإجراءات مقترحة.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير والنظر في المقترح المتعلق باستعراض الأربعين عاماً من تنفيذ الرعاية الصحية الأولية على المستوى القُطري.

٣-١٠ المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقتان م ت١٤٤/٣٦ وم ت١٤٤/٣٧)

٤٤- تلقّت اللجنة معلومات محدّثة بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وتنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. ويتطلب برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣، وبرنامج عمل التحوّل مشاركة معززة وأكثر استباقيةً مع الجهات الفاعلة غير الدول. وقد تم تنفيذ الإطار على النحو المكلّف به بموجب القرار ج ص ع٦٩-١٠ (٢٠١٦).

٤٥- وسلّمت اللجنة بأهمية الإطار لإدارة دفة المشاركة، وأشارت إلى جهود الأمانة للتقليل من العزوف عن المخاطرة، وأعربت عن تقديرها للنُهج الأكثر استباقيةً الجاري الأخذ به من خلال إيجاد فرص للمشاركة.

٤٦- وحثّت اللجنة المنظمة على التحوّط من احتمالات تضارب المصالح، لضمان تنفيذ الإطار على نحو متسق على المستويات الثلاث للمنظمة، والحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى التقييم الأوّلي لتنفيذ الإطار وتأثيره على عمل المنظمة، وهو التقييم المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٩.

٤٧- ورحّبت اللجنة بما تقوم به الأمانة من إيلاء العناية الواجبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالجهات الفاعلة غير الدول التي يُنظَر في السماح بدخولها في علاقات رسمية أو تجديدها. ونظرت في المقترحات التي تخصّ قبول دخول جهات فاعلة غير الدول في علاقات رسمية مع المنظمة، وتجديد ووضع حد لتلك العلاقات، والجهات الفاعلة غير الدول التي سيتم إخضاعها للاستعراض من قِبَل المجلس التنفيذي خلال دورته السادسة والأربعين بعد المائة كما هو مقرّر كل ثلاث سنوات.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ت١٤٤/٣٦.

أوصت اللجنة المجلس التنفيذي باعتماد مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الفقرة ٢٦ من الوثيقة م ت١٤٤/٣٧.

البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٤٨- اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =